

وزارة التخطيط

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية

شعبة النماذج الاقتصادية

الصادرات وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية (نموذج قياسي)

2021

المقدمة:

شهد عقد التسعينات من القرن الماضي تغييرات كبيرة شملت معظم ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نتج عنها العديد من الصراعات والحروب بين الدول ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأجزاء من افريقيا. وانعكست هذه التغييرات على اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على وجه الخصوص. وكان للاقتصاد العراقي النصيب الأكبر من هذه التغييرات بسبب تعرضه للعديد من الصدمات الاقتصادية والداخلية والخارجية التي سببتها حرب الخليج الثانية والعقوبات الدولية الشاملة فضلاً عن الاحداث التي شهدتها بعد عام (2003). إذ تراجعت بشكل كبير معدلات النمو الاقتصادي مع تراجع في الإنتاج الصناعي والزراعي أثر بشكل كبير على هيكل الاقتصاد العراقي فضلاً عن زيادة نسبة البطالة وضعف القطاع الخاص أو توقفه، إلى جانب تراجع الاستثمار، وزيادة المديونية الخارجية.

تشير الدراسات الاقتصادية الى أنّ الصدمات في المجال الاقتصادي يمكن تقسيمها إلى صدمات داخلية (محلية) وصدمات خارجية (عالمية). ومن أهمها صدمات الصادرات التي تؤثر سلباً أو ايجاباً وبدرجات ونسب متفاوتة في كافة دول العالم، وتتقل اثارها من خلال مجموعة من القنوات التجارية والمالية بين الدول. وأكدت هذه الدراسات أنّ الدول النامية هي الاكثر استجابة للصدمات الخارجية، وبما ان الاقتصاد العراقي يتسم بكونه احادي الجانب (ريعي) فإن هذه الخاصية تجعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات اسعار النفط العالمية وما لها من تأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بما يشكل تحدي كبير يعيق للوضع الاقتصادي للبلد والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة. إذ تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة الصادرات النفطية والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية إلى مستويات متدنية جداً، مما اضطرت السلطة النقدية للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لمعالجة مشكلة شحة الإيرادات العامة والتي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات التضخم فضلاً عن تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية للمدة ذاتها. أما خلال المدة (2004-2017) فقد عملت السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية على تقليل أثار الصدمات الخارجية بفعل مرونة سعر الصرف فضلاً عن امتصاص جزء من الصدمات الناتجة عن انخفاض اسعار النفط لا سيما في عامي (2009) و (2015). لذلك فإنّ قياس وتحليل أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد العراقي يعدّ أمراً مهماً للكشف عن أثارها المباشرة وغير المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحديد السبل والوسائل التي يمكن استخدامها لمعالجة هذه الصدمات أو التقليل من أثارها.

المبحث الاول

مفهوم الصدمة ومساهمتها في حدوث الأزمة

- مفهوم الصدمة:

تناولت الكثير من الدراسات الحديثة موضوع الصدمات بشتى الجوانب باعتبارها من المواضيع المهمة ولاقتنائها بمجريات الاقتصاد العالمي. اذ أشار إلى موضوع (الصدمة) العديد من علماء الاقتصاد، عبر طرح الافكار المستندة على مبدأ عقيدة الصدمة والتي ظهرت في الخمسينات من القرن العشرين فهي نظرة استباقية تستخدمها الحكومات بعد وقوع الكوارث في البلدان، ويكون الغرض منها هو إحلال سياسة السوق الحرة ضمن توجهات السياسة الاقتصادية للبلد المنكوب. وقد اقتبست هذه الفكرة التي تدعو إلى حرية السوق من خلال التجارب التي طبقت في حينها على السجناء من قبل الطبيب النفسي الكندي (دونالد ايوين كامرون)، اذ استخدم الصدمات الكهربائية مباشرةً إلى أدمغة المرضى من أجل الحصول على إعادة ضبط لهذه الأدمغة وإملاء ما يُريدون من أفكار لإعادة برمجة شخصياتهم وإلغاء ذاكرتهم. ووردت العديد من التعاريف لمفهوم الصدمات التي كانت متشابهة من حيث المعنى ومختلفة من حيث الصياغة والتي تم التطرق لها في جميع مجريات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. ومن أهمها: تغير مفاجئ يصعب التنبؤ بحدوثه، وتخلق أزمة تشمل كل مفاصل الدولة وحياناً منظمة أو فرد ويتم علاجها عن طريق التخفيف منها أو تقاؤها بالكامل. ومن الناحية الاقتصادية عُرفت الصدمة: بأنها التحولات التي تحدث بشكل غير متوقع وينتج عنها اختلال في جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي أو في احدهما. وتعرف ايضاً: على أنها أحداث لا يمكن التحكم بها ولها أثار قوية على مستوى الدخل والدولة. ويعرفها الباحث: بانها تغير هيكلية يؤدي إلى حدوث خلل في بعض المتغيرات الاقتصادية أو جميعها، ينجم عنه نتائج إيجابية وسلبية يصعب احتوائها لإيجاد حلول سريعة لتقاضيها وينتج عن ذلك أزمة تكون سبباً في اختلال الهيكل الاقتصادي على مستوى الدولة وتؤدي إلى حدوث خلل في التوازن العام والدورة الاقتصادية. مما تقدّم فان للصدمات دوراً في حدوث الأزمات التي تؤدي إلى حدوث خلل في تركيبة الاقتصاد على مستوى الدول والمؤسسات.

- مفهوم الأزمة

تشير غالبية المعاجم العربية التي تخصصت في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى مفردة الأزمة بانها حالة غير مستقرة يغلب عليها جو التوتر والانفلات تؤدي إلى الانتقال من حال إلى حال وتتسم بالخطورة وعدم الانتظام وتؤدي في الأخير إلى حالة من الهلع الذي يربك التوازن.

وقد حاول العديد من الكتاب والمؤلفين الوصول إلى مفهوم شامل للأزمة وأحدثت هذه المحاولات تصنيفات وتقسيمات عدة كان من أبرزها التقسيم الذي يشير إلى ان مفهوم الأزمة يمكن ان يقسم إلى أربعة مجاميع وهي: المجموعة الأولى: من ناحية خطورة وتهديد الأزمات:

- تعرف بأنها حالة تؤدي إلى تأثر النظام بالكامل، وتهدد القروض الرئيسة وأسباب وجوده الجوهرية.

المجموعة الثانية: من ناحية النتائج السلبية الناجمة عن الأزمة:

- نقطة تحول تتخللها حالة من عدم الاستقرار، ومن الممكن أن تكون نتائجها سلبية إذا كان متخذي القرار أو أصحاب الشأن في حالة من عدم الاستعداد وعدم القدرة على امتصاص الأزمة أو التقليل من خطورتها.

المجموعة الثالثة: من ناحية الحلول أو ردود الفعل المطلوبة لمواجهة الأزمة:

- حالة إرتباك تصيب النظام المؤسسي بشكل عام أو افراد المنظمة بشكل خاص، وتمسُّ الركائز الأساسية أو الهيكل الداخلي للمنظمة، وتحتم عليه استجابة أو ردود افعال حقيقية من قبل الأعضاء.

المجموعة الرابعة: من ناحية التأثير السلبي والايجابي للأزمة:

- تعرف بأنها اختلال يضع تأثيراً مادياً على أنظمة الدولة ومؤسساتها بالكامل، ويهدد بشكل كبير الافتراضات الرئيسية التي قام عليها النظام.

- او هي تعني تعاقب أحداث مع الوقت على أنها إنذار خطر وتعقيدات تزداد بسرعة وتتشابه داينميتها مع النظام الفوضوي (Chaotic System)، وتتطور بصورة سريعة وتنتهي إلى مراحل مركبة في حالة عدم الاستقرار.

- أنواع الصدمات: تقسم الصدمات إلى قسمين رئيسيين هما:

1- الصدمات الطبيعية: هي الصدمات التي تحدث دائماً خارج نطاق الفعل البشري. أي بيد الخالق عز

وجل وينجم عنها خلل في مسار اقتصاد الدول المنكوبة. أو هي عبارة عن حدث فجائي خارج عن سيطرة الدولة، يترك أثراً سلبية كبيرة على المنظومة الاقتصادية. ودائماً ما تتمثل بالظواهر الكونية ومن أمثلتها (الزلازل والفيضانات والبراكين أو الأعاصير) ويكون تأثيرها مختلف بحسب حجم الكارثة.

2- الصدمات غير الطبيعية: وهي الصدمات التي يكون الإنسان المسبب الحقيقي لها دائماً وتكون

دوافعها سياسية في الغالب، إن كانت ايجابية أو سلبية والغرض منها فرض سياسات معينة قد تأتي بالنفع أو الضرر وبحسب الدافع المخطط لها. وتدعى هذه الصدمات بالصدمات **المفتعلة** أو الصدمات **المخطط لها** مسبقاً، وتنطوي جميعها تحت مسمى **الصدمات الاقتصادية** لما لها من تأثير اقتصادي مباشر. وتُعرف الصدمات الاقتصادية بأنها الوقائع التي تحدث وتؤثر على الاقتصاد بشكل كامل ويكون مصدرها من الخارج أو من الداخل ويكون تأثيرها على الداخل. وتعرف أيضاً تحولات مفاجئة تحدث بشكل تلقائي ينجم عنها انتقال منحنيي الطلب والعرض الكليين أو احدهما. وتعرف أيضاً بأنها: "حدث غير متوقع يؤثر في المتغيرات الاقتصادية سلباً أو إيجاباً بسبب عوامل داخلية أو خارجية". ويرى بعض

المتخصصين في الاقتصاد القياسي أن الصدمة الاقتصادية: إنحراف في السلسلة التي يتبعها المتغير الاقتصادي عن اتجاهه العام. ولتحقيق هذه الرؤية يتم الفصل بين الصدمات الاقتصادية والاتجاه العام عن طريق تقدير معادلة الإنحدار الخطي الآتية:

$$\ln y_t = a + bt + e_t$$

حيث:

$\ln y_t$ = لوغارتم إجمالي الناتج المحلي خلال المدة الزمنية t .

a = قيمة المتغير التابع y_t المبدئية أي قبل حدوث الصدمة

b = معدل نمو المتغير خلال الزمن t

e_t = المتبقي (*Residual*) أي مقدار حجم الصدمة

وبهذا تقسم السلسلة للمتغير y_t إلى جزئين:

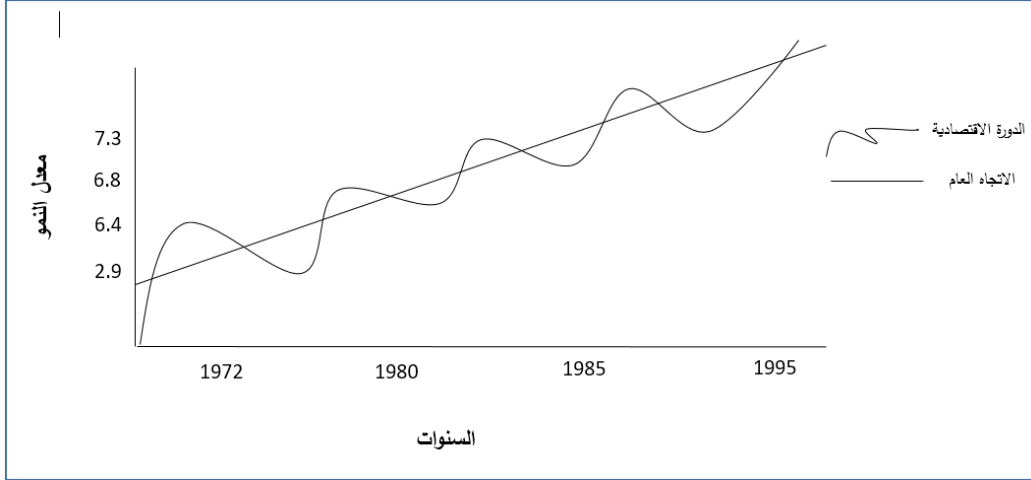
الجزء الأول: $a + bt$ = يمثل الاتجاه العام.

الجزء الثاني: e_t = يمثل الصدمة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (1) الذي يبين الفصل بين الاتجاه العام والانحراف الحاصل الذي يمثل الصدمة.

الشكل (1)

عملية الفصل بين الاتجاه العام والانحراف (الصدمة)



وتختلف الصدمات الاقتصادية باختلاف مصادرها وأثارها ولعل الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والمؤلفين حول ضرورة التعرف على أنواع الصدمات الاقتصادية وتقسيماتها وفروعها، جعل من الضروري التطرق لهذه الأنواع وملاحظة أهم التقسيمات التي من الممكن أن توضح معالم هذه الظاهرة للاستفادة منها، ووضع الحلول المناسبة لها. ولهذا تقسم الصدمات الاقتصادية إلى **داخلية وخارجية** وكما يلي:

أولاً: الصدمات الاقتصادية الداخلية: يكون سببها السياسات الداخلية الخاطئة وينتج عنها تأثير داخلي أو خلل في الاقتصاد الداخلي يؤثر على الاقتصاد الكلي. ويؤدي إلى ضعف الأنظمة الحاكمة بشكل غير مقصود أو مقصود أحياناً ويؤدي إلى خلل في الاقتصاد القومي، نتيجة سوء استخدام السياسات المالية والنقدية، كأن يكون ضعف في السيطرة على نسبة الإنفاق العام أو المبالغة في فرض الضرائب، بالإضافة إلى القيام بتغيير مفاجئ في سوق النقد (ارتفاع أو انخفاض) لكل من سعر الفائدة أو سعر الصرف دون رؤية مالية واقتصادية

أو دراسة مسبقة. وعلى هذا الأساس تقسم هذه الصدمات وبحسب نوع السياسة المسببة لها إلى صدمات نقدية ومالية وحقيقية وكما يلي:

أ. **الصدمات النقدية:** يقصد بها زيادة أو نقصان مفاجئ في أدوات الاقتصاد. وتحدث تغيراً مفاجئاً في أحد أدوات السياسة النقدية أو جميعها، كالتغير في (سعر الصرف أو عرض النقد أو سعر الفائدة). وتعد البلدان النامية من أكثر البلدان عرضة لمثل هذه الصدمات التي يتصف سوقها النقدي بعدم الاستقرار. ولهذا فإن استقرار منظومة سعر الصرف تعد من المؤشرات الجيدة للاحتراز، والتي من شأنها أن تجعل الاقتصاد في مأمن من تلك الصدمات. وللوصول إلى هذا الاستقرار تلجأ السياسة النقدية المتمثلة بالسلطة النقدية (البنك المركزي)، إلى التحكم بعدة أدوات من أجل تحقيق أهدافها النقدية. ومن أهمها (الائتمان الكلي أو سعر الفائدة الإسمي أو سعر الصرف الرسمي).

ب. **الصدمات المالية:** يقصد بها: تغير مفاجئ أو غير متوقع في أدوات السياسة المالية التي تتمثل بالـ (إنفاق حكومي، ضرائب)، إذ يؤدي التغير في هذه الأدوات بشكل سلبي إلى حدوث خلل في هيكلية الاقتصاد المحلي، الذي ينجم عنه خلل في الاقتصاد الكلي. وتساهم هذه الاختلالات في تقادم الصدمة والتي يصعب أحياناً تعاديلها أو السيطرة عليها. ومن أمثلتها المبالغة في فرض الضرائب على المستهلكين دون مراعاة مسألة الدخل أو الإفراط في الإنفاق العسكري أو في مجال التكنولوجيا أو المرافق العامة، وعدم الأخذ بنظر الاعتبار جوانب الإنفاق الأخرى مما يؤدي إلى حدوث صدمة جديدة في أحد الجوانب، والتي من المفترض أن يوازن الإنفاق عليها. وخير دليل على هذا هو ما حدث في العراق في المدة (1980-1990)، وحسب إحصائيات (معهد ستوكهولم للنفقات العسكرية في العالم)، فإن نسبة النفقات العسكرية للعراق إلى مجمل الناتج المحلي، ارتفعت بصورة كبيرة بين الأعوام (1980-1990)، وبالأخص السنوات (1980-1988)، إذ بلغ مجمل النفقات العسكرية للسنوات

ذاتها حوالي (262) مليار دولار، وأن نسبة النفقات إلى إجمالي الناتج المحلي للمدة نفسها بلغت حوالي (63%)، وأن هذه النسبة كانت عائق مهم في تحقيق الرفاهية للفرد العراقي.

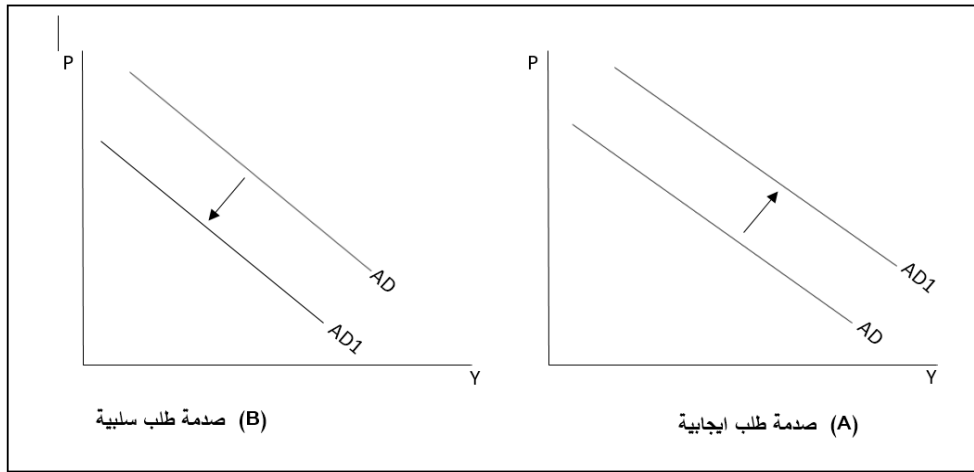
ج. الصدمات الحقيقية: خلل مفاجئ في سوق السلع والخدمات يؤدي إلى نشوء تذبذب في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، يترتب عليه تراجع وارتباك في أداء الاقتصاد الكلي. وأحد أسباب هذه الصدمات هو حدوث تغيرات فجائية في مكونات العرض الكلي أو في أسعار عناصر الإنتاج كارتفاع تكاليف استخراج النفط الخام أو الغاز، عند إضافة تكنولوجيا جديدة والتي من شأنها أن تؤثر على مستوى الإنتاج الداخلي، أو الكوارث التي يتعرض لها القطاع الزراعي والتي لها أثر على الانتاجية من تلف للمحصول أو الامراض الوبائية التي تصيب النباتات والتربة. ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الصدمات هي من أكثر الصدمات حدوثاً في العالم كونها تأتي من طبيعة العوامل التي يعتمد عليها الناتج المحلي الإجمالي، كون الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل مباشر بالطلب والعرض المحلي وعلى هذا الأساس فإنّ الصدمات الحقيقية تقسم إلى:

1. صدمات الطلب (Demand Shocks): زيادة مفاجئة أو نقصان غير متوقع في الطلب على السلع والخدمات، ويكون سببها حدوث تغير في أحد العوامل المؤثرة على الطلب. ومن أهم العوامل المؤثرة على الطلب هي التغيرات التي تطرأ على معدلات الضريبة أو عرض النقد أو مستوى الإنفاق العام وغيرها من العوامل. او هي تحولات لا يمكن التنبؤ بها في جانب الطلب الكلي، الناجمة عن تغيرات غير متوقعة في السياسة النقدية أو المالية، أو حدوث تغير فجائي في سلوكيات الاستثمار أو الاستهلاك الخاص. وهذا يعني أنّ منحى الطلب في حالة الصدمة يتغير ويتحرك إلى الأعلى أو الأسفل بحسب نوع الصدمة وحسب تأثيرها. فإذا كان التأثير إيجابياً للصدمة، والذي يعني أنّ هناك زيادة في أحد العوامل التي تؤثر على الطلب الكلي. فإنّ هذه الزيادة كفيلاً بأن تحرك منحى الطلب الكلي إلى الأعلى، كما في الجزء (A) من الشكل (2). امّا إذا كان تأثير الصدمة

سلبياً والذي يعني انخفاض في أحد مكونات الطلب الكلي، فإن ذلك سوف يؤدي إلى اتجاه منحني الطلب الكلي إلى الأسفل ليوضح التأثير السلبي للصدمة كما هو موضح في الجزء (B) من الشكل ذاته. والشكل (2) يوضح صدمات الطلب الكلي وبحسب نوع الصدمة سلبية كانت أم إيجابية.

الشكل (2)

تأثير صدمات الطلب الكلي الإيجابية والسلبية

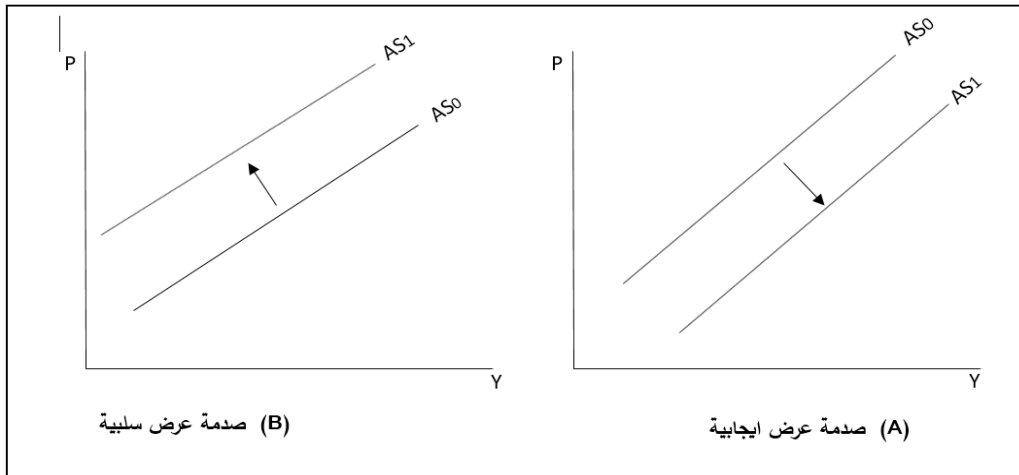


2. صدمات العرض (Supply Shocks): تعني تعرض السلع والخدمات إلى تغير في المستوى، باتجاه الزيادة أو النقصان. نتيجة حدث غير متوقع في العوامل المؤثرة على العرض الكلي ينجم عنه خلل في المستوى العام للأسعار، ويخل بتوازن أسعار السلع والخدمات. وأن هذه التغيرات من شأنها أن تؤدي إلى حدوث تضخم ركودي أحياناً عندما تكون هناك صدمة عرض ذات تأثير سلبي، يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار المسبب الرئيسي لها والذي يقابله انخفاض في العرض بسبب انخفاض الإنتاجية. وعلى العكس من ذلك فإنه من الممكن أن تكون الصدمة ذات تأثير إيجابي للعرض، وتؤدي إلى زيادة كفاءة الإنتاج والتي يترتب عليها زيادة الإنتاج، وبالتالي اتساع رقعة المعروض من السلع والخدمات. كما هو الحال عند دخول تكنولوجيا جديدة تحدث نقلة نوعية في أدوات الإنتاج يكون انعكاسها ايجابياً على الإنتاج، إنَّ النقص الحاصل في مستلزمات الإنتاج

المستوردة من المواد الأولية أو ارتفاع أسعارها غير المتوقع، وتدهور الأحوال الجوية وتقلبات المناخ غير المنتظمة من شأنها أن تؤثر على العرض الكلي لدولة ما. وتخلق حالة من عدم السيطرة من قبل الحكومات، مما يؤدي إلى تغيير حتمي في تكاليف الإنتاج، ينجم عنه انخفاض في الإنتاج وبالتالي المعروض السلعي. وكما هو الحال في الطلب الكلي، وللعرض الكلي نوعان من الصدمات أحدهما إيجابية والأخرى سلبية، وكما يوضحها الشكل (3). والصدمة ذات التأثير الإيجابي للعرض ناتجة عن تغير أحد العوامل المؤثرة في العرض الكلي وتؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأسفل باتجاه (اليمين) أي من (AS_0) إلى (AS_1) كما في الجزء (A). أمّا الصدمة ذات التأثير السلبي يتبين أثرها جلياً بانتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى باتجاه (اليسار)، أي من (AS_0) إلى (AS_1) كما في الجزء (B) من الشكل ذاته.

الشكل (3)

تأثير صدمات العرض الإيجابية والسلبية على منحنى العرض



ثانياً: الصدمات الاقتصادية الخارجية: التداخل القائم بين مفهومي الصدمات الداخلية والخارجية وانطلاقاً من خصائص الصدمات الاقتصادية والتي تتصف بعنصر المفاجئة وعدم التوقع وتكون خارجة عن سيطرة الدولة وتترك أثراً اقتصادياً كبيراً. مستثنين منها الصدمات غير الطبيعية (الكوارث) التي يمكن اعتبارها عامل تأثير اقتصادي. فالصدمة الخارجية: تغيرات تحدث بشكل غير منتظم وغير متوقع وتكون خارجة عن سيطرة الدولة وينتج عنها أضرار اقتصادية واجتماعية على الدول التي تتعرض لها. وتتعرض اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة إلى مجاميع غير متشابهة من الصدمات، والتي تكون مختلفة من حيث النشأة والسبب. ونتيجة للتطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي واتساع ترابطاته الاقتصادية. أدت إلى انعكاس التأثيرات المباشرة للصدمة الخارجية على الاقتصاد المحلي في متغيراته الرئيسية بصورة أولية، ثم تنعكس على متغيرات وأثار يُصعب تمييز نوع الصدمة من خلالها. ولا سيما في الصدمات ذات الطابع السلبي التي تعاني منها دول منخفضة الدخل. بالإضافة إلى ذلك قد تولد بعض الصدمات الإيجابية أثراً سلبية مستقبلاً على الاقتصاد كونه نتاج بعض المتغيرات الداخلية كالإنفاق العام مثلاً. وبعد زوال الصدمة الإيجابية تأتي آثار سلبية على الاقتصاد المحلي نتيجة لسوء التعامل مع الصدمة الإيجابية. كأن يكون هناك زيادة في النفقات غير المنتجة والتي تترك اختلالات هيكلية في الاقتصاد بعد أن تزول الآثار الإيجابية. ويتم ذلك عندما تصبح زيادة النفقات أمراً ملازماً لزيادة الإيرادات وبالأخص في الدول النفطية، التي يكون اقتصادها غير متقدم. وأنّ هذا الأمر هو أحد الأسباب المؤدية إلى حدوث عجز في اقتصادات تلك الدول، التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط. ومن جانب آخر لأسعار الفائدة العالمية نصيب في هذه الصدمات، عندما تنخفض أسعارها في المراكز العالمية وتتجه الأنظار إلى الدول التي تكون فائدها أعلى، والتي لا تتأثر أنظمة صرفها كونها ثابتة، وليست عائمة. وعند ارتفاع الأسعار في المراكز المالية مره ثانيه، من الممكن أن تحدث صدمة غير مؤاتية ينتج عنها هجرة لرؤوس الأموال وبتجاه

عكسي، وبالتالي تندرج هذه الدول تحت إطار المديونية نتيجة لتثبيت اسعار صرف عملاتها للمحافظة على وضع اقتصادها عالمياً.

وتعرف ايضاً وقائع خارجية يصعب التحكم فيها تؤثر على الدخل القومي بشكل حاد وغير متوقع. بالإضافة إلى ذلك تعد الصدمات الخارجية من الظواهر التي تتعرض لها أغلب دول العالم بسبب طبيعتها المرنة، التي يكون من السهل حصولها أحياناً عندما يكون هناك اقتصاد ضعيف لا يمتلك الأدوات لمواجهة هذه الصدمات. وقد ظهرت في الآونة الأخير العديد من المحاولات الوقائية لتجنب مثل هذه الصدمات أو التوصل إلى القرارات المناسبة في حالة التعرض لها. ولأهمية هذه الصدمات وتكرار حدوثها على المستوى العالمي، تناولتها العديد من البحوث والدراسات لاكتشاف المسببات الحقيقية لها بغية التوصل إلى حلول تفسر ماهية هذه الظاهرة. بالإضافة إلى تحليل النتائج بعد حدوثها. إذ يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تقاريره المختلفة أنّ الصدمات الخارجية: مقياس لمعرفة قابلية الاقتصاد القومي. إذ يُظهر نقاط الضعف والخلل في الاقتصادات النامية، ويعتبرها أحد المعوقات التي تعطل حركة عجلة التنمية. فيما تعرف الصدمات الخارجية: بأنها حدث خارج عن السيطرة من قبل السلطات الحكومية، وغير متوقع حصوله، ويؤثر سلباً على الاقتصاد. ومن الممكن ان تتأتى الصدمات من صناديق التبادل التجاري أو من الكوارث البيئية. وعليه فالصدمات الخارجية هي: أحد انواع الصدمات الاقتصادية التي تظهر ملامحها على الاقتصاد القومي، نتيجة التغيرات التي يكون مصدرها من الخارج غالباً واحياناً يكون مصدرها داخلياً ويكون خارج نطاق الهيكل الاقتصادي كما هو الحال عندما يتم اكتشاف مورد جديد، ينجم عنه تأثير مباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ك (التضخم والناج المحلي الإجمالي)، مما يولد حالة من عدم الانتظام والعشوائية، تنتج عنها تشوهات في مفاصل اقتصاد الدولة.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية لصدمة الصادرات على بعض المتغيرات الاقتصادية

الظواهر الاقتصادية التي حدثت ولا زالت تحدث ينتج عنها آثاراً اقتصادية بعضها مؤقت والبعض الآخر متوسط المدة، فضلاً عن وجود آثار تمتد لمدة زمنية طويلة يصعب إيجاد الحلول المناسبة لها. وهذه الآثار تؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية تؤثر على الصادرات. كون آثارها تتعكس على الدول النامية بشكل أكبر من الدول المتقدمة، وبالأخص الصدمات الخارجية للصادرات نتيجة الانفتاح العالمي في جانب التجارة ورفع الحواجز والقيود بين الدول، الأمر الذي جعل انتقال هذه الصدمات أمراً طبيعياً ومتوقع الحدوث إلى الدول النامية لأنها تجد صعوبة في تحديد أثر هذه الصدمات ولارتباطها بالمتغيرات المالية ومستوى الدخل لان القطاع الخارجي غير مرتبط بالقطاع المالي لديها، وأنَّ التغيرات في المتغيرات المالية قد تكون ردة فعل لبعض السياسات الحكومية وليس بسبب الصدمات الخارجية.

والهيكل الاقتصادي: مجموعة واسعة من الخصائص الاقتصادية والتنظيمية، التي تدعم الابتكار والتطور وتشتمل على قواعد أهمها (ازدهار الاقتصاد المحلي، وضع هيكلية مناسبة للتوظيف)، بالإضافة إلى القدرة على المنافسة التجارية الدولية، بحيث يؤمن للدولة القدرة على تأسيس بيئة أعمال جاذبة للعمل والاستثمار لغير المقيمين في البلد، ويشجع الشركات على اقتناص الفرص الاستثمارية الجديدة في هذه البلدان.

1- أثر صدمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

يعد أداة تحليلية يمكن من خلاله قياس ومعرفة مدى قدرة الاقتصاد على مواكبة التطورات الخارجية والداخلية كونه يوضح مواطن الضعف والقوة في الاقتصاد الكلي.

فهو يعبر عن (مجموع قيم السلع والخدمات في الأسواق التي تُنتج في دولة معينة خلال مدة من الزمن عادة ما تكون سنة). وهو مؤشر لمعرفة متوسط نصيب الفرد الحقيقي ومدى الاستفادة التي يحصل عليها من هذا الناتج، من خلال قسمة (GDP) على إجمالي عدد السكان). وأنَّ الصادرات لها دور مهم في النمو الاقتصادي. إذ توجد علاقة طردية بين مستوى الصادرات وقيمة الناتج المحلي الإجمالي. وأنَّ الدول النفطية أو الزراعية يكون تأثير متغير الصادرات فيها مهم ومؤثر بصورة أكبر من متغير الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي. وأنَّ متغير الاستثمار يكون تأثيره أكبر وذات أهمية أكثر في الدول غير النفطية أو النفطية صاحبة الأقل دخلاً أو متوسطة الدخل، فمن الممكن إذا كانت هناك صدمة خارجية مؤقتة، والتي تعنى بزيادة حجم الصادرات وبالأخص في الدول النفطية التي تعتمد على الصادرات كمورد رئيسي، فإنَّ هذه الصدمة سوف تؤدي إلى زيادة الإيرادات الناجمة عن التصدير والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التوظيف ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتترجم هذه الزيادة بزيادة نصيب الفرد من الدخل. وعلى العكس إذا كانت الصدمة غير مؤقتة، ستؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل.

2- أثر صدمة الصادرات على الإنفاق العام:

تتعرض الدول النامية للعديد من الصدمات الخارجية والتي لها تأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الممثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، البطالة والتضخم)، وغيرها من المتغيرات بشكل مباشر. ولعل أحد هذه الصدمات هي صدمة (التبادل التجاري)، والتي تعني تغير شروط التبادل التجاري. أي وجود خلل في أحد جوانب الميزان التجاري لزيادة غير متوقعة في أسعار الصادرات أو انخفاض في معدل أسعار الاستيرادات عندما تكون صدمة مؤقتة. وعلى العكس من ذلك حين تكون الصدمة غير مؤقتة. ويختلف الأثر النهائي لتلك الصدمات بحسب تأثيرها النسبي على الدخل القومي. ومن المتغيرات الداخلية التي تكون عرضة لهذه الصدمة هو

الإفناق العام وهو متغير مؤثر في النمو الاقتصادي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصادرات لاسيما في البلدان التي تعتمد على الصادرات لتعزيز موقفها المالي لاسيما بالجانب المتعلق بتمويل الإفناق العام كمصدر رئيسي.

صدمة الصادرات غير المؤتية تؤدي الى صعوبة في التنبؤ بقيمة الإيرادات المتأتية من الصادرات وان احد اسباب هذه الصدمات انخفاض معدل التصدير او ارتفاع اسعار المواد الاولية الداخلة في الموارد المستوردة لصناعة معينة، اما نتائجها فمن الممكن ان يؤدي انخفاض الصادرات الى انكماش اقتصادي يتراجع على اساسه الإفناق العام ما يؤدي الى انخفاض فرص الاستثمار، اما الصدمة المؤتية التي من الممكن ان تؤدي الى انتعاش اقتصادي على اثر زيادة الصادرات الذي يؤدي الى زيادة النفقات العامة والذي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة النفقات الحكومية.

3- أثر صدمة الصادرات على عرض النقد الواسع:

يمثل عرض النقد (السيولة)، من أكثر المتغيرات التابعة متأثراً بالصادرات أو بتغير مستوى التصدير.

وأنَّ عرض النقد بالمفهوم العام هو: مجموعة النقد المتوفر للاستثمار في البورصة والاقتصاد ككل. فيما يتفرع هذا المتغير إلى ثلاثة مفاهيم هي (المفهوم الضيق، المفهوم الواسع، والمفهوم الأوسع)، وأنَّ عرض النقد بالمفهوم الضيق يقصد به: النقود في التداول مضافاً إليها الودائع الجارية لدى البنوك التجارية ويرمز له (M1).

أمَّا المفهوم الواسع لعرض النقد يعرف بأنه: عرض النقد الضيق يضاف اليه الودائع الزمنية وودائع الادخار او التوفير لدى المصارف ويرمز له بالرمز (M2). بينما مفهوم عرض النقود الأوسع على انه: السيولة المحلية (M2) أو (عرض النقد الواسع)، مضاف إليه الإيداعات المودعة خارج البنوك التجارية أي لدى مؤسسات الادخار كبنوك الإيداع المشتركة وجمعيات الإقراض ويرمز له بالرمز (M3). إنَّ الصادرات كأحد متغيرات الاقتصاد الكلي تؤثر على عرض النقد الواسع وبالأخص في الدول النفطية الذي تعتمد مصدرها رئيسياً، وأنَّ

الصدّامات التي تولدها الصادرات لا تختلف في أثرها عن باقي المتغيرات فمن الممكن ان تكون الصدّامات مؤاتية أو غير مؤاتية وبحسب الظرف الاقتصادي الذي تتولد منه. وخير ما نستدل به على هذه الآثار، الإنعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الدول النفطية كما في المثال الآتي: لدينا اقتصاد معين لدولة معينة يتكون من ثلاثة قطاعات: قطاع المحروقات، قطاع التصنيع وقطاع السلع والخدمات. مع العلم أنّ كلاً من قطاعي المحروقات والتصنيع يصدران منتوجاتهما إلى خارج البلد. بينما منتجات قطاع السلع والخدمات تستهلك محلياً. تكون الآثار كما يلي:

1. ارتفاع صادرات قطاع المحروقات تؤدي إلى زيادة النقد الأجنبي وأن إنفاق النقد الأجنبي كله على الواردات سوف لن يؤثر مباشرة على عرض النقود أو الطلب عليها.

2. أما إذا حوّل النقد الأجنبي إلى عملة محلية وتم إنفاقه على إنتاج السلع المحلية فإنّ الأثر يكون حسب نظام الصرف المستخدم في البلد وكما يلي:

أ. إذا كان نظام سعر الصرف ثابتاً: زيادة عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية والتي تؤدي إلى خلل في مستوى الصادرات في المنافسة الخارجية (السلع المستوردة).

ب. أمّا إذا كان نظام سعر الصرف مرناً (عائماً): زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي والاسمي وليس أسعار السلع، وان الأثر النهائي يكون مشابه في النضامين كون الهيكل الانتاجي في البلد غير مرّن.

4- أثر صدمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والنفقات العامة

وعرض النقد الواسع

تعدّ الصادرات من المتغيرات التي يعوّل عليها بشكل كبير في الدول التي تعاني من عدم تنوع مصادر دخلها، فضلاً عن ارتكازها على مصدر واحد أو مورد واحد للإيراد، كون الصادرات من المتغيرات التي تتأثر بالظروف الخارجية ومن الطبيعي تعرضها لصدّات اقتصادية خارجية مؤاتية ومناوئة. وعلى غرار ذلك تنعكس آثار هذه الصدمات على المتغيرات التابعة، ويبرز أثر هذه الانعكاسات وحجم الصدمات حسب توجهات السياسة الاقتصادية للبلد، ومدى ارتباط المتغير التابع بالمتغير المستقل الخارجي. إنّ صدمة الصادرات التي تعتبر أحد فروع صدمات التبادل التجاري اكتسبت أهمية في العراق نظراً لاعتماد العراق على الصادرات خصوصاً الصادرات النفطية كون العراق بلداً ريعياً، وتتميز الصادرات النفطية في العراق بارتباطها بأسعار النفط العالمية ارتباطاً وثيقاً ولهذا نجد أنّ تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر على الصادرات.

أولاً- المرحلة الأولى المدة (1990-2002):

عانى العراق من عدة صدمات في هذه المرحلة كان أولها الصدمة المناوئة على مستوى الصادرات العراقية النفطية عام 1991 وكما موضح في بيانات جدول (1) اذ انخفضت قيمة الصادرات إلى (547.8) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب (-87.28%) بعد أن كانت الصادرات (4305.4) مليون دينار في عام 1990. الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية لينخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (28265405.2) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (-64.05%) في عام 1991. وعليه اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية لسدّ النقص الحاصل في الموازنة العامة عن طريق سياسة التمويل بالعجز من خلال طبع عملة محلية دون غطاء، مما أسفر عن ارتفاع عرض النقد الواسع إلى (35245.2) مليون دينار وبمعدل تغير

بلغ (41.72%) وارتفعت النفقات العامة إلى (17497) مليون دينار للعام ذاته، وتعتبر هذه السياسة غير مسابرة للدورة الاقتصادية. ويعزى سبب هذه الصدمة إلى الظرف الاقتصادي الذي تُرجم على شكل عقوبات اقتصادية وضعها مجلس الأمن على العراق بعد حرب الخليج. وقد شهدت السنوات اللاحقة تذبذباً في الصادرات بين ارتفاع وانخفاض إنعكس على الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة وعرض النقد الواسع، واستمر الارتفاع فيها نظراً للنقص الحاصل في عائدات التصدير وانخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى عام 1997 الذي شهد صدمة مؤاتية في الصادرات بمعدل تغير سنوي مرتفع جداً بلغ (1617851.81%) مسببة ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة، وبلغ معدل التغير السنوي (1112.38%) بعد أن كان معدل تغير سنوي سالباً (-88.90%) في عام 1996. إنَّ عودة العراق للتصدير وزيادة الإيرادات العامة نتج عنها تراجع معدل تغير النفقات العامة ليصبح (11.66%) عام 1997 بعد أن كان في أعلى معدل له خلال المرحلة الأولى (246.36%) في عام 1995 لينخفض معدل تغير عرض النقد الواسع إلى (13.72%) لعام 1997 بعد أن وصل إلى أعلى معدل تغير سنوي خلال مدة البحث وبلغ (177.55%) عام 1995.

(1) الجدول

أثر صدمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) والنفقات العامة
وعرض النقد الواسع للمدة (1990-2002)

(مليار دينار)

السنوات	الصادرات (1)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل التغير السنوي (%)	النفقات العامة (3)	معدل التغير السنوي (%)	عرض النقد الواسع (M2) (4)	معدل التغير السنوي (%)
1990	4.31	—	78617.89	—	14.18	—	24.87	—
1991	0.55	-87.28	28265.41	-64.05	17.50	-64.05	35.25	41.72
1992	0.67	22.38	37477.73	32.59	32.88	32.59	60.37	71.29
1993	0.24	-63.75	48829.67	30.29	68.95	30.29	117.16	94.06
1994	0.59	142.72	50711.82	3.85	199.44	3.85	280.38	139.32
1995	0.36	-38.96	51786.92	2.12	690.78	2.12	778.18	177.55
1996	0.60	65.44	5749.43	-88.90	542.54	-88.90	1098.08	41.11
1997	9636.52	1617851.81	69704.84	1112.38	605.80	1112.38	1248.71	13.72
1998	13340.86	38.44	94001.92	34.86	920.50	34.86	1652.38	32.33
1999	26756.10	100.56	110529.59	17.58	1033.55	17.58	1865.37	12.89
2000	38013.67	42.07	112208.51	1.52	1498.70	1.52	2223.52	19.20
2001	26967.42	-29.06	114128.64	1.71	2069.73	1.71	2849.60	28.16
2002	28949.90	7.35	104917.97	-8.07	2518.29	-8.07	3673.00	28.90
معدل النمو المركب السنوي للمدة (2002-1990) (%)								
الصادرات			108.43					
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة			2.43					
النفقات العامة			53.97					
عرض النقد الواسع (M2)			51.62					

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

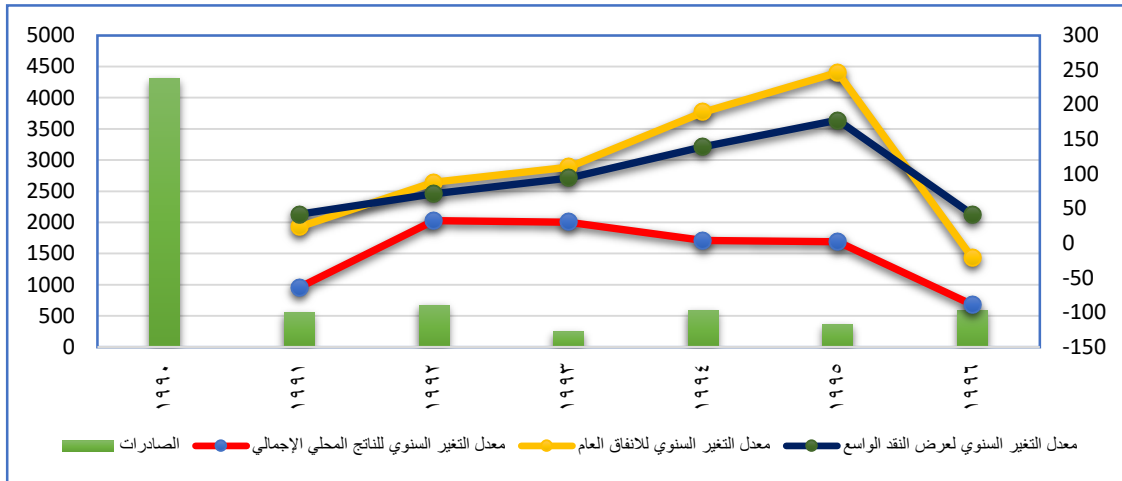
إنَّ سبب الصدمة المؤتاتية في الصادرات كان نتيجة توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) التي سمحت للعراق باستئناف التصدير النفطي، بينما يُرجح سبب انخفاض معدلات نمو النفقات العامة وعرض النقد الواسع إلى اعتماد الحكومة سياسة تقشفية انكماشية لتقليل آثار التضخم التي سببها الإصدار النقدي الجديد خلال الأعوام السابقة وفكُّ الارتباط بين السياستين المالية والنقدية لذا ارتأت الحكومة من أجل تطبيق هذه السياسة إلى

خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب وتقليص عدد العاملين لينخفض عرض النقد الواسع من أجل توفير موارد جديدة للدولة. شهدت المدة (1998-2001) تذبذباً في مستوى الصادرات بعد أن كان معدل التغير السنوي للصادرات (38.44%) لعام 1998 انخفض إلى (-29.06%) في عام 2001 وأصبحت الصادرات (26967.4) مليار دينار في العام ذاته، فيما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (114128.6) مليار دينار لعام 2001 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع النفقات العامة إلى (2069.7) مليار دينار وعرض النقد الواسع إلى (2849.6) مليار دينار، فيما عاودت الصادرات الارتفاع في عام 2002 لتصل إلى (28949.9) مليار دينار لينخفض معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (-8.07%). ويلاحظ أنّ معدل النمو المركب السنوي للصادرات بلغ (108.43%) وللناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2.43%)، بينما كان معدل النمو المركب السنوي للنفقات العامة (53.97%) ولعرض النقد الواسع (51.62%) يستنتج من خلال ما تقدم أنّ العراق خلال المدة (1990-2002) استخدم سياستين ماليتين متعاكستين، الأولى في عام 1991 عندما توسع في الإنفاق العام رغم وجود صدمة مناوئة وهذا معاكس لسير الدورة الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، والثانية في الاعوام (1996-1997) التي تمّ على إثرها ترشيد الإنفاق وزيادة الضرائب رغم وجود صدمة مؤاتية وهذه السياسة أيضاً غير مسايرة للدورة الاقتصادية، وكان الغرض منها كبح التضخم وزيادة موارد الدولة. والأشكال البيانية (4) و(5) توضح أثر صدمات الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والنفقات العامة وعرض النقد الواسع للمدة (1990-1996) والمدة (1997-2002).

الشكل (4)

أثر صدمات الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة والنفقات العامة وعرض النقد الواسع

للمدة (1996-1990)

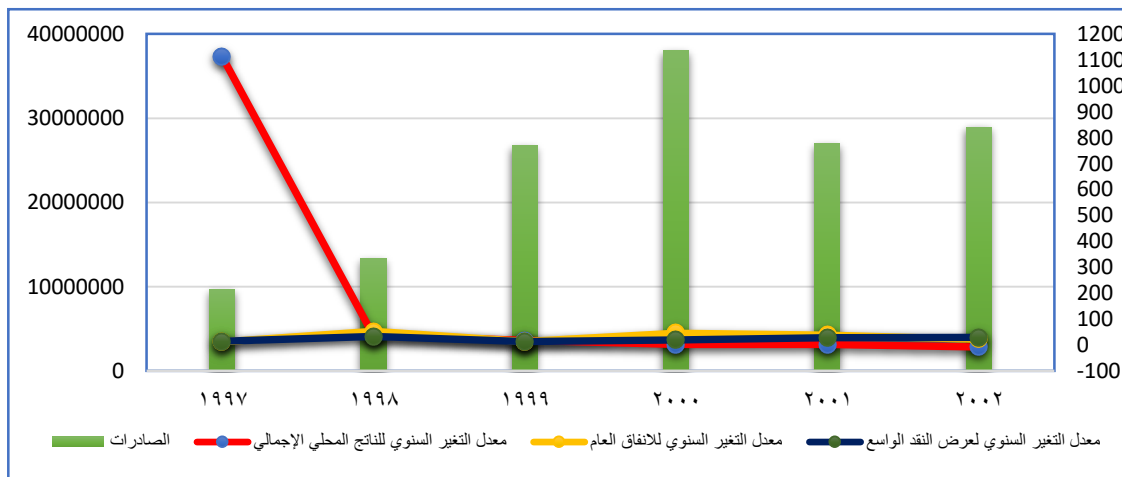


المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (1)

الشكل (5)

أثر صدمات الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة والنفقات العامة وعرض النقد الواسع

للمدة (2002-1997)



المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (1)

ثانياً - المرحلة الثانية للمدة (2003-2020):

تعرّض العراق للعديد من الصدمات المؤاتية التي تعكس ارتفاع الصادرات والمناوئة التي تعكس انخفاض الصادرات، بدءاً بعام 2003 الذي شهد أحداث أدت الى تغييرات في التوجه الاقتصادي في البلاد لتعكس على شكل صدمة مناوئة في الصادرات فمن خلال بيانات جدول (2) يتضح بان الصادرات قد انخفضت لتصل إلى (22897.2) مليار دينار عام 2003 بعد أن كانت (28949.9) مليار دينار عام 2002 وبمعدل تغير سنوي بلغ (-20.9%) وتسببت هذه الصدمة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (66335.8) مليار دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-36.8%) نتيجة انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. فيما نجد أنّ معدل تغير النفقات العامة السنوي استمر بالارتفاع ليصبح (94.7%) وبهذا ارتفع معدل التغير السنوي لعرض النقد الواسع إلى (89.3%) في عام (2003) بسبب رغبة الافراد في الاحتفاظ بالأرصدة في المصارف لتقادي كلف استبدال العملة ولتجنب خطورة الأوضاع الامنية. ويعزى سبب هذه الصدمة إلى الاحداث التي تعرض لها العراق والتي لحقت بالأضرار بالمؤسسات والبنى التحتية وحالة الفوضى وعدم الاستقرار. ولم يدم أثر صدمة عام 2003 طويلاً فكان الأمر معاكساً في عام 2004 الذي شهد صدمة مؤاتية كان سببها عودة الصادرات النفطية العراقية، فقد ارتفعت إلى (29956) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (30.8%) ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (101788.4) مليار دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (53.4%) واستمر الارتفاع في النفقات العامة لتصبح (31521.4) مليار دينار بأعلى معدل تغير سنوي خلال مدة البحث بلغ (543%) وبهذا ارتفع عرض النقد الواسع إلى (12254) مليار دينار في إشارة إلى التوجه التوسعي للسياسة النقدية المسابر للدورة الاقتصادية. وأبرز حدث في هذه المرحلة حدوث صدمة مزدوجة الأثر، إذ شهد عام (2008) صدمة مؤاتية ارتفعت على أثرها الصادرات إلى (79028.5) مليار دينار بمعدل

تغير سنوي (54.5%) وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (119802) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (7.5%) للعام ذاته، لتستمر السياسة المالية التوسعية في النفقات العامة إذ بلغت (67277.2) مليار دينار وارتفع عرض النقد الواسع إلى (34919.7) مليار دينار لعام 2008. يعزى سبب هذه الصدمة إلى ارتفاع أسعار النفط بأرقام قياسية، وفي عام 2009 تعرض العراق لصدمة مناوئة نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل كبير وانخفضت الصادرات لارتفاع درجة التركيز السلبي للصادرات النفطية، الأمر الذي سبب تراجع الصادرات إلى (51473.6) مليار دينار وانخفض على أثر ذلك معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (4.1%)، مما تطلب اعتماد سياسة انكماشية وضغط النفقات العامة لتصل إلى (55589.7) مليار دينار بينما ارتفع عرض النقد الواسع إلى (45437.9) مليار دينار. وتذبذب مستوى الصادرات في السنوات اللاحقة بينما ارتفع كل من الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة وعرض النقد الواسع ارتفاعاً متذبذباً إلى عام 2015 والذي برزت فيه صدمة مناوئة انخفضت على أثرها الصادرات إلى (67192.5) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي منخفض سالب بلغ (-35.2%) وانخفض على هذا الأساس معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (2.6%) للعام ذاته، ونتيجة للسياسة المالية المسايمة للدورة الاقتصادية وبسبب تراجع الإيرادات الحكومية انخفضت النفقات العامة إلى (70397.5) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-37.3%) ليتراجع عرض النقد الواسع إلى (82595.5) مليار دينار بمعدل تغير سنوي سالب (9%) لعام 2015. وسبب هذه الصدمة حرب العراق ضد الارهاب فضلاً عن تراجع أسعار النفط العالمية التي مهدت لانخفاض الصادرات النفطية بشكل خاص والصادرات الإجمالية بشكل عام. وتميز عام 2018 بصدمة مؤاتية تحقق على أثرها ارتفاع في الصادرات العراقية فأصبحت (100684.9) مليار دينار، وازداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (210532.9) مليار دينار نتيجة لارتفاع نسبة

مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى. ولهذه الصدمة أثر إيجابي على النفقات العامة إذ ارتفعت إلى (80873.2) مليار دينار بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (7.1%) ، فيما ارتفع عرض النقد الواسع لذات العام إلى (95390.7) مليار دينار، ويعزى سبب هذه الصدمة إلى تحسن أسعار النفط العالمية والصادرات النفطية، فضلاً عن تحسن الأوضاع الأمنية في العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية. أما في العامين اللاحقين (2019-2020) قد تعرض اقتصاد العراق الى صدمة تمثلت بانخفاض من قيمة الصادرات لتصل في عام 2020 الى (57141.5) مليار دينار وبنسبة انخفاض (-41.8%) وكذلك انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل تغير بلغ (-15.7%) وقد اثر سلباً على النفقات العامة لتتخف بمعدل (-31.9%) بينما ازداد عرض النقد لذات العام بمعدل (15.9%) ويعزى ذلك الى ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، اما معدل النمو المركب السنوي للصادرات للمدة (2003-2020) بلغ (5.5%) والذي يوضح أنّ هيكل الصادرات في العراق يعتمد على الصادرات النفطية فقط. أمّا معدل النمو المركب السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والذي بلغ (6.3%) يوضح أنّ نمو الناتج منخفض كونه لم يوظّف صادرات النفط في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني، اما معدل النمو المركب السنوي للنفقات العامة فقد بلغ (17.5%) ولعرض النقد الواسع (18.2%)، ومن خلال ما تقدم يستنتج أنّ السياسة المالية في العراق للمدة (2003-2020) كان توجهها مسائراً للدورات الاقتصادية بالترشيد والتوسع للنفقات العامة عدا عام 2003 الذي شهد توسعاً في الإنفاق العام على عكس ما حدث من صدمة مناوئة. والأشكال البيانية (6) و(7) توضح أثر صدمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وعلى النفقات العامة وعرض النقد الواسع للمدة (2003-2020).

الجدول (2)

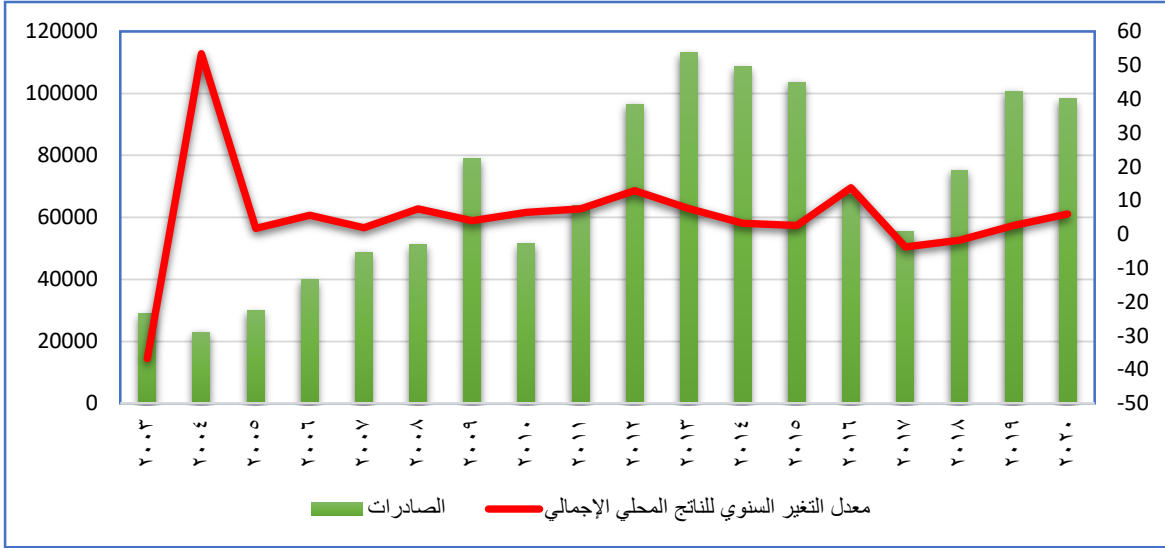
أثر صدمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) والنفقات العامة

وعرض النقد الواسع للمدة (2003-2020) (مليون دينار)

السنوات	الصادرات (1)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل التغير السنوي (%)	النفقات العامة (3)	معدل التغير السنوي (%)	عرض النقد الواسع (M2) (4)	معدل التغير السنوي (%)
2003	22897.2	-20.9	66335.8	-36.8	4902.0	94.7	6953.4	89.3
2004	29956.0	30.8	101788.4	53.4	31521.4	543.0	12254.0	76.2
2005	39963.9	33.4	103568.4	1.7	30831.1	-2.2	14683.6	19.8
2006	48780.4	22.1	109368.4	5.6	38806.7	25.9	21080.2	43.6
2007	51158.0	4.9	111455.8	1.9	39308.3	1.3	26956.0	27.9
2008	79028.6	54.5	119802.0	7.5	67277.2	71.2	34919.7	29.5
2009	51473.6	-34.9	124659.5	4.1	55589.7	-17.4	45437.9	30.1
2010	63880.7	24.1	132731.0	6.5	70134.2	26.2	60386.1	32.9
2011	96531.3	51.1	142696.7	7.5	78757.7	12.3	72178.0	19.5
2012	113151.8	17.2	161066.3	12.9	105139.6	33.5	75466.4	4.6
2013	108514.5	-4.1	173273.0	7.6	119127.6	13.3	87679.5	16.2
2014	103714.5	-4.4	178951.4	3.3	112192.1	-5.8	90727.8	3.5
2015	67192.5	-35.2	183616.3	2.6	70397.5	-37.3	82595.5	-9.0
2016	55352.5	-17.6	208932.1	13.8	67067.4	-4.7	88067.2	6.6
2017	75180.3	35.8	205130.1	-1.8	75490.1	12.6	89441.3	1.6
2018	100684.9	33.9	210532.9	2.6	80873.2	7.1	95390.7	6.7
2019	98225.3	-2.4	223075.0	6.0	111723.5	38.1	103441.1	8.4
2020	57141.5	-41.8	188112.3	-15.7	76082.4	-31.9	119906.0	15.9
معدل النمو المركب السنوي للمدة (2003-2020) (%)								
				الصادرات				
				5.53				
				الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة				
				6.32				
				النفقات العامة				
				17.50				
				عرض النقد الواسع (M2)				
				18.23				

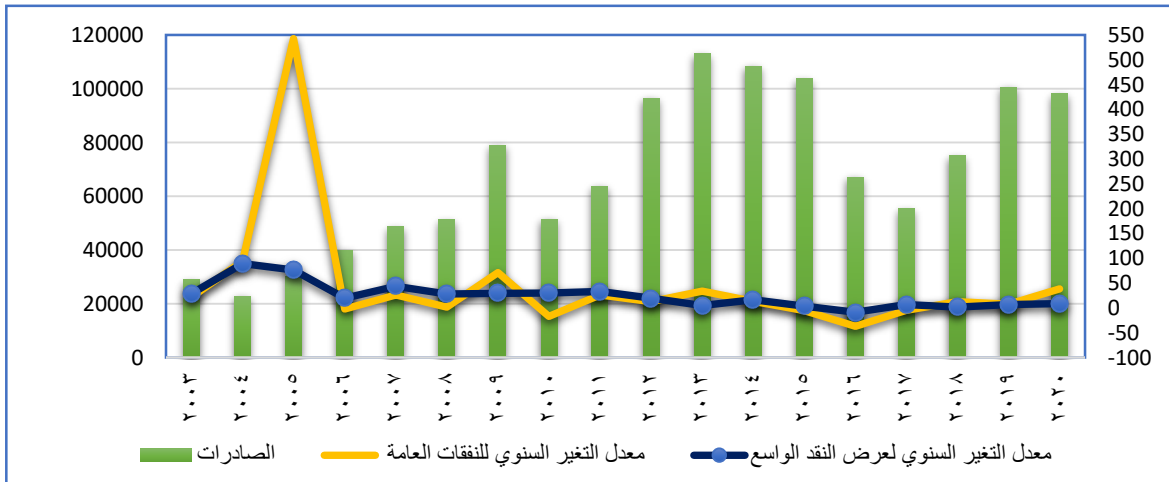
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

الشكل (6)
أثر صدمات الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2003-2020)



المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (2)

الشكل (7)
أثر صدمات الصادرات على النفقات العامة وعرض النقد الواسع للمدة (2003-2020)



المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (2)

المبحث الثالث

تقدير وتحليل اثر صدمات الصادرات على المتغيرات الاقتصادية

لغرض بناء نموذج لتفسير وتحليل اثر صدمة الصادرات على المتغيرات الاقتصادية لابد من اعتماد الخطوات الرئيسية لذلك والتي تتمثل بتحديد وتوصيف متغيرات الانموذج :

- توصيف متغيرات الانموذج:

تعد هذه المرحلة من اهم مراحل تكوين الانموذج القياسي وهي تتضمن تحديد العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي وفقاً للنظرية الاقتصادية ويتضمن الانموذج المستخدم على متغيرات (الصادرات (كمتغير تابع)، والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، النفقات العامة، وعرض النقد بالمفهوم الواسع (كمتغيرات مستقلة)) وسيتم وضع رموز الى هذه المتغيرات كالآتي:

1- الصادرات: ويرمز لها بالرمز (EX)

2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: ويرمز له بالرمز (GDP)

3- النفقات العامة: ويرمز لها بالرمز (Fi)

4- عرض النقد بالمفهوم الواسع: ويرمز له بالرمز (M2)

- استقرارية السلاسل الزمنية:

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل البحث، سيتم اجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة استقراريتها باستخدام اختبار (ديكي فولر الموسع) (ADF) الذي يحتوي على الحد الثابت والاتجاه العام، وهو النموذج الأشمل، والجدول (3) يوضح نتائج إختبارات جذر الوحدة للمتغير التابع الذي هو الصادرات، والمتغيرات التفسيرية التي تم تحديدها، فاذا كانت (Prob) اقل من (5%) فانها مستقرة واذا كانت اكبر من (5%) فانها غير مستقرة، وكما يلي:

جدول (3)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية

الفرق الثاني			الفرق الاول			المستوى بدون فرق			النسبة %	المتغيرات
الاستقرارية	Prob	(t) المحتسبة	الاستقرارية	Prob	(t) المحتسبة	الاستقرارية	Prob	(t) المحتسبة		
مستقرة	0.000	3.737	مستقرة	0.004	3.679	غير مستقرة	0.521	3.670	%1	الصادرات
مستقرة		2.991	مستقرة		2.967	غير مستقرة		2.963	%5	
مستقرة		2.635	مستقرة		2.622	غير مستقرة		2.621	%10	
مستقرة	0.000	3.689	مستقرة	0.000	3.679	غير مستقرة	0.802	3.670	%1	الناتج المحلي الاجمالي
مستقرة		2.971	مستقرة		2.967	غير مستقرة		2.963	%5	
مستقرة		2.625	مستقرة		2.622	غير مستقرة		2.621	%10	
مستقرة	0.000	3.689	مستقرة	0.000	3.679	غير مستقرة	0.724	3.670	%1	النفقات العامة
مستقرة		2.971	مستقرة		2.967	غير مستقرة		2.963	%5	
مستقرة		2.625	مستقرة		2.622	غير مستقرة		2.621	%10	
مستقرة	0.001	3.752	غير مستقرة	0.787	3.752	غير مستقرة	0.913	3.752	%1	عرض النقد
مستقرة		2.998	غير مستقرة		2.998	غير مستقرة		2.998	%5	
مستقرة		2.638	غير مستقرة		2.638	غير مستقرة		2.638	%10	

المصدر / من عمل الباحث باستخدام برنامج (EVEWS 9)

يتضح من خلال جدول (3) بانه وفقاً لاختبار (ADF) بحد ثابت واتجاه عام، اذ نجد ان السلاسل الزمنية للصادرات غير مستقرة في المستوى (بدون أي فرق) ومستقرة في الفرق الأول وفي الفرق الثاني، اما سلاسل الناتج المحلي الإجمالي فانها غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول والفرق الثاني، وسلاسل النفقات العامة فهي أيضاً غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول والثاني، اما سلسلة عرض

النقد فانها غير مستقرة في المستوى وفي الفرق الأول ولكنها مستقرة في الفرق الثاني، وقد تم اخذ الفرق الثاني لكل المتغيرات بسبب عدم استقرار سلاسل عرض النقد ولو كانت قد استقرت في الفرق الأول لما احتجنا الى إيجاد الفرق الثاني.

- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن - جسيوس:

الى جانب نتائج اختبارات جذر الوحدة، سوف يتم تقدير نموذج التكامل المشترك باستخدام أسلوب جوهانسن - جسيوس والجدول (4) يبين اختبار الأثر الاحصائي للنموذج المقترح، ويتضح منه ان القيمة المحسوبة لاختبار الأثر الاحصائي (Trace Statistic) كانت (116.80، 55.68، 31.91، 14.63) على التوالي وهي اكبر من القيمة الجدولية اذ ان (Prob) ظهرت ولجميع القيم اقل من (5%) مما يعني وجود (4) معادلات للتكامل المشترك وهنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية عند مستوى (5%) وعليه يمكن القول بان هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

جدول (4)

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن - جسيوس في العراق للمدة (1994-2020)

Date: 11/22/21 Time: 00:33
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: X GDP EXPN M2
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.896015	116.8043	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.585505	55.68952	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.472640	31.91079	15.49471	0.0001
At most 3 *	0.418421	14.63423	3.841466	0.0001

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

- تقدير النموذج:

بعد ان تم التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغير التابع (الصادرات) وللمتغيرات المستقلة، سوف يتم تقدير الانموذج الذي تم صياغته على الوجه الاتي:

$$EX = b_0 + b_1 \text{ gdp} + b_2 \text{ Fi} + b_3 \text{ m}_2 + U$$

$$Ex = -7125.859 + 0.259 \text{ GDP} + 0.999 \text{ Fi} - 0.494 \text{ M}_2 + U$$

$$t \quad (-1.278) \quad (3.624) \quad (8.550) \quad (-3.350)$$

$$\text{prop} \quad (0.212) \quad (0.001) \quad (0.000) \quad (0.002)$$

$$R^2 = \%93 \quad \hat{R}^2 = \%92 \quad F = 133.741 \quad D.W = 1.846$$

حيث ان:

EX = الصادرات

Gdp = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

Fi = النفقات العامة

M2 = عرض النقد بالمفهوم الواسع

b₀, b₁, b₂, b₃ = ثوابت الانحدار

U = حد الخطأ العشوائي

R² = معامل التحديد

\hat{R}^2 = معامل التحديد الموضح

t = القيمة المقدرة للمتغيرات

F = القيمة المقدرة للنموذج

D.W = داربن - واتسن

جدول (5)

ملخص نتائج تقدير الانموذج

Dependent Variable: EX				
Method: Least Squares				
Date: 11/22/21 Time: 00:10				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7125.859	5574.626	-1.278267	0.2120
GDB	0.259332	0.071548	3.624559	0.0012
FI	0.999870	0.116933	8.550808	0.0000
MMM	-0.494072	0.147475	-3.350201	0.0024
R-squared	0.936949	Mean dependent var		45370.95
Adjusted R-squared	0.929943	S.D. dependent var		37465.30
S.E. of regression	9916.416	Akaike info criterion		21.36168
Sum squared resid	2.66E+09	Schwarz criterion		21.54672
Log likelihood	-327.1061	Hannan-Quinn criter.		21.42200
F-statistic	133.7411	Durbin-Watson stat		1.846333
Prob(F-statistic)	0.000000			

يتضح من بيانات الجدول (5) لنتائج التقدير ما يلي :

1- بلغت قيمة (F- statistic) المحتسبة (133.7411) مما يعني جوهرية الانموذج المقدر ككل عند أي مستوى معنوية وتؤكد ذلك قيمة الـ (p-Value) التي جاءت مساوية للصفر أي اقل من (5%) لذلك ترفض فرض عدم ونقبل بالفرضية البديلة، القائل بان عدم وجود مشكلة في الانموذج ككل.

2- يتضح من قيمة معامل التحديد المعدل والبالغة (93%) ان نسبة (93%) من المتغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد تعود الى التغيرات التي تحدث في المتغيرات الداخلة في

الانموذج والباقي (7%) تمثل متغيرات لا يمكن قياسها أو أخطاء في التقدير أو متغيرات غير داخلة في الانموذج.

3- قيمة إحصائية (D.W) والتي بلغت (1.846) قد جاءت في منطقة الحسم، لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (المتغيرات العشوائية).

4- وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أي كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وحدة واحدة ارتفعت الصادرات، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.

5- وجود علاقة طردية معنوية الأثر بين النفقات العامة وبين الصادرات، أي كلما زادت النفقات العامة وحدة واحدة يؤدي الى ازدياد الصادرات، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.

6- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عرض النقد بالمفهوم الواسع وبين الصادرات اذ كلما ارتفع عرض النقد وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الصادرات بشكل غير مباشر تكون هذه العلاقة مطابقة للنظرية الاقتصادية.

- دوال الاستجابة للصدمات:

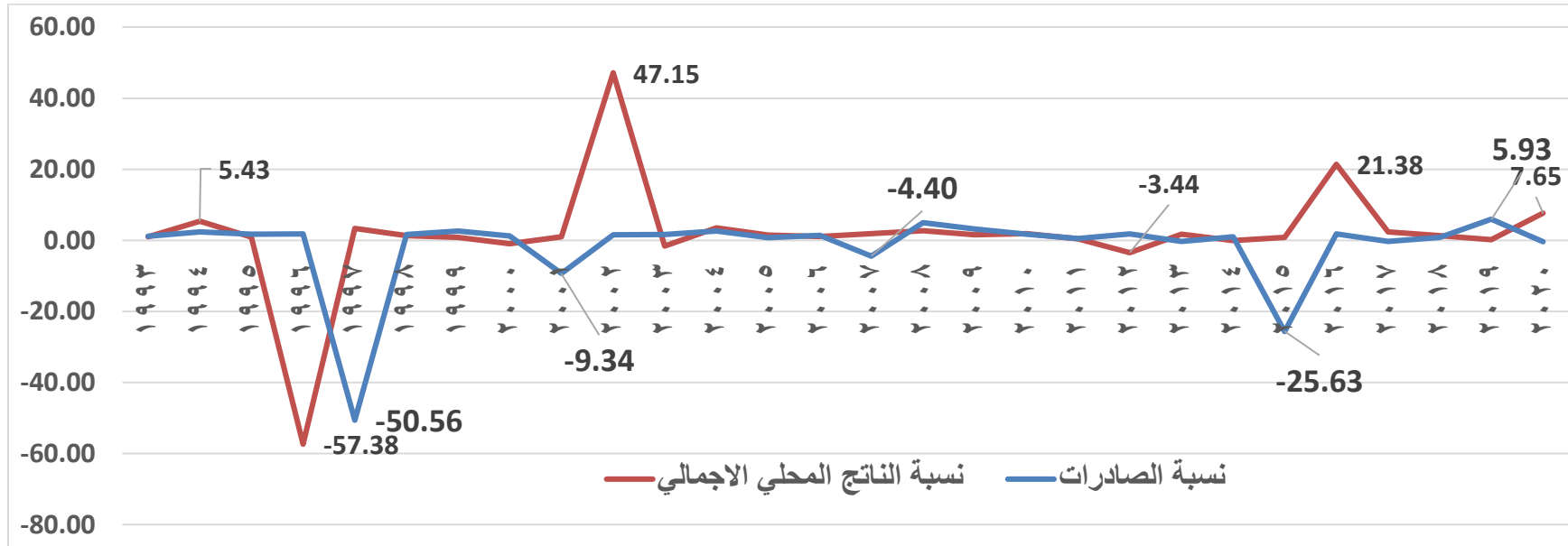
دالة الاستجابة الفورية للصدمات تبين ردود افعال المتغير التابع نتيجة حدوث تغير مفاجئ في حد الخطأ، فاذا حدث تغير مفاجئ في حد الخطأ بمقدار وحدة معيارية، فان ذلك سوف يغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل، وسوف يتم عرض هذه الدوال التي تمثل استجابة الصادرات بعد اخذ الاستقرار لها مع كل من المتغيرات الاخرى الداخلة في الانموذج في شكل بياني يمثل المحور الافقي عدد السنوات التي مرت على السلسلة الزمنية اما المحور العمودي فيقيس النسبة المئوية لاستجابة المتغيرات للصدمات وكما ياتي:

1- استجابة الصادرات لصدمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة:

يتضح من الشكل (8) ان استجابة الصادرات في العراق لصدمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، ياخذ بالارتفاع والانخفاض وعلى المدى البعيد، اذ كانت الصدمة الاولى وحسب سنوات الدراسة الممتدة من (1993-2020) في عام 1994 اذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (5.4%) عن نسبة الصادرات وتلتها انخفاض كبير بالناتج في عام 1996 يصل الى ما نسبته (-57.3%) اذ ادى هذا الانخفاض الى انخفاض في نسبة الصادرات في السنة اللاحقة اي في عام 1997 الى (-50.5%)، اما في عام 2001 فقد انخفضت الصادرات ما نسبته (-9.3%)، وفي عام 2002 فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى نسبة (47.1%) ويعود سبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الى طباعة فئة العملة المحلية في هذه الفترة ولهذا نلاحظ زيادة في الناتج بدون زيادة او نقصان في الصادرات، اما في عام 2015 فقد انخفضت الصادرات الى (-25.6%) بسبب دخول الجماعات الارهابية (داعش) في عام 2014 وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016 الى (21.3%) بسبب زيادة اسعار النفط، وهكذا دواليك الى نهاية السلسلة المدروسة.

شكل (8)

السلسلة الزمنية للصادرات والناتج المحلي الاجمالي بعد اخذ الاستقرار للمدة (1993-2020)

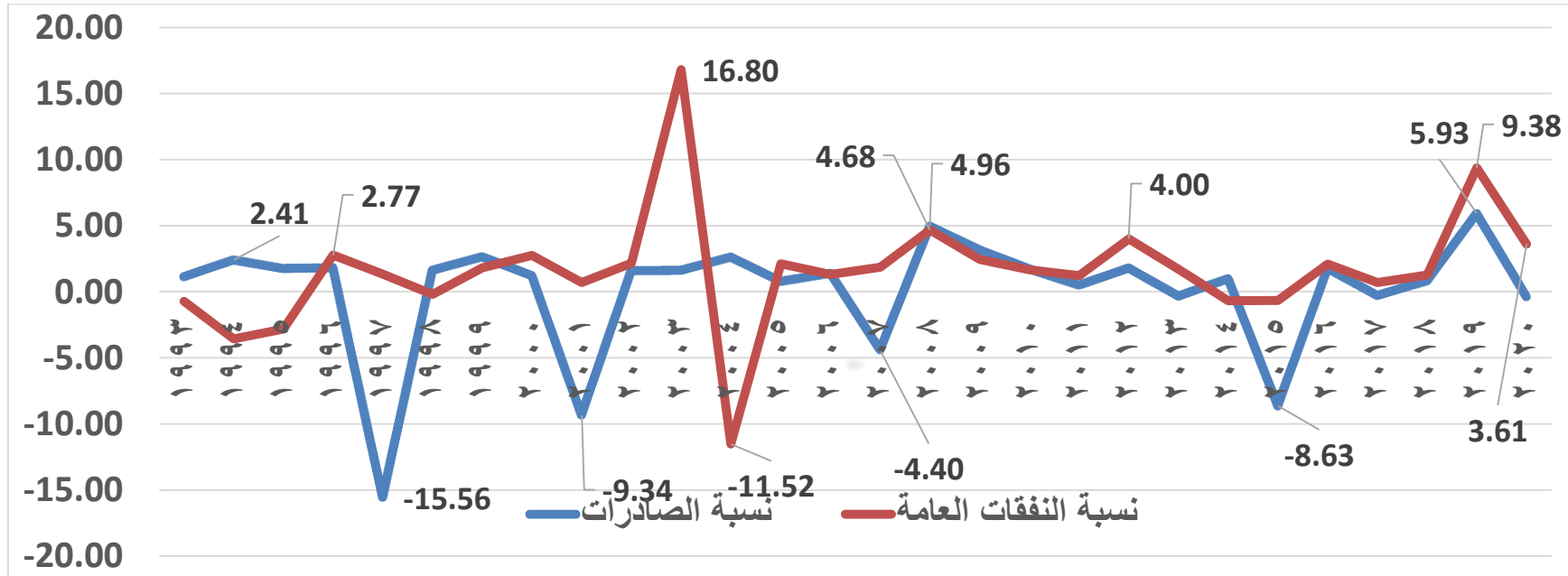


2- استجابة الصادرات لصدمة النفقات العامة:

يتضح من الشكل (9) ان استجابة الصادرات في العراق لصدمة النفقات العامة، يأخذ بالارتفاع والانخفاض وعلى المدى البعيد، اذ كانت الصدمة الاولى وحسب سنوات الدراسة الممتدة من (1993-2020) في عام 1996 اذ ارتفعت النفقات العامة بنسبة (2.7%) وتلتها انخفاض كبير بالصادرات في عام 1997 يصل الى ما نسبته (-30.5%)، اما في عام 2001 فقد انخفضت الصادرات ما نسبته (-9.3%)، وفي عام 2003 فقد ارتفعت النفقات العامة الى نسبة (16.8%)، اما في عام 2004 فقد انخفضت النفقات العامة الى (-11.5%)، وفي عام 2007 انخفضت الصادرات الى (-4.4%) تلتها ارتفاع في النفقات العامة في عام 2008 بنسبة (4.9%) قابلها ارتفاع في الصادرات في ذات العام وبنسبة (4.6%)، اما في عام 2015 فقد انخفضت الصادرات بنسبة (-15.6%)، اما في عام 2019 فقد ارتفت كلا من النفقات العامة والصادرات وبنسبة (9.3%) و(5.9%) على التوالي.

شكل (9)

السلسلة الزمنية للصادرات والنفقات العامة بعد اخذ الاستقرار للمدة (1993-2020)

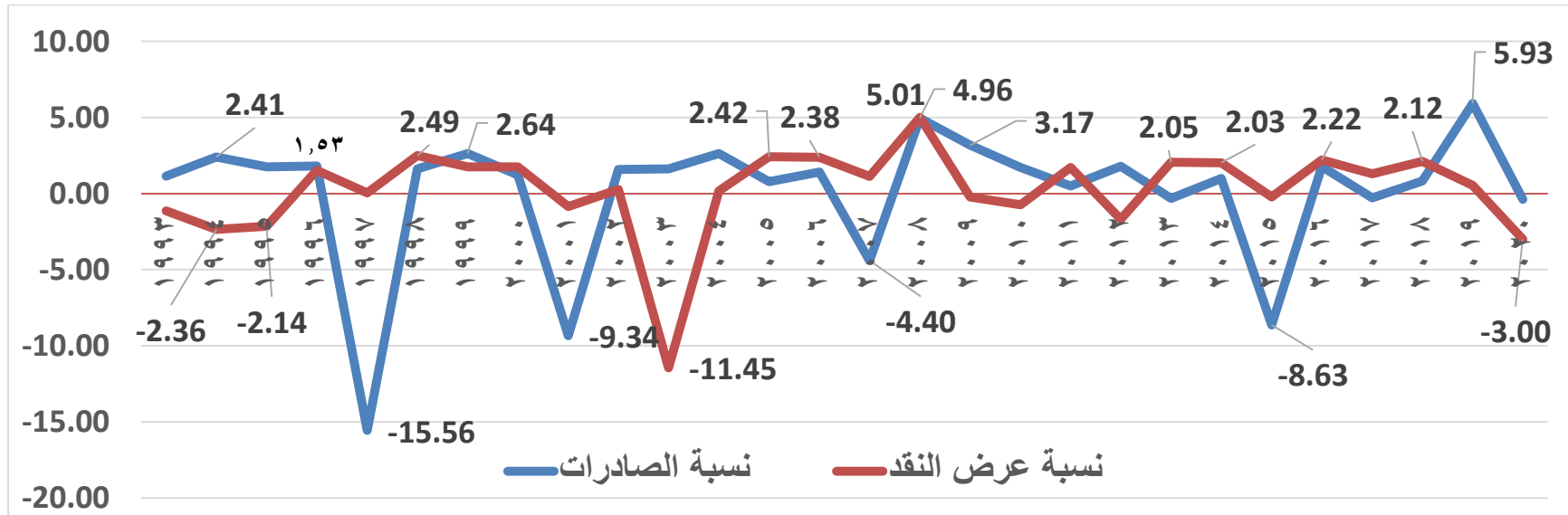


3- استجابة الصادرات لصدمة عرض النقد بالمفهوم الواسع:

يتضح من الشكل (10) ان استجابة الصادرات في العراق لصدمة عرض النقد بالمفهوم الواسع، ياخذ بالارتفاع والانخفاض وعلى المدى البعيد، اذ كانت الصدمة الاولى وحسب سنوات الدراسة الممتدة من (1993-2020) في عام 1994 ارتفع عرض النقد بنسبة (2.4%) فيما انخفضت الصادرات بنسبة (-2.3%) لذات العام، وفي عام 1996 ارتفع عرض النقد بنسبة (1.5%) فيما انخفضت الصادرات في عام 1997 بنسبة (-15.5%)، تلى ذلك انخفاض في الصادرات في عام 2001 كما انخفض عرض النقد في عام 2003 بنسبة (-11.4%)، وفي عام 2007 انخفضت الصادرات بنسبة (-4.4%) فيما ارتفع عرض النقد في عام 2008 بنسبة (5%) وفي ذات العام ارتفعت الصادرات بنسبة (4.9%)، وفي عام 2015 انخفضت الصادرات بنسبة (-8.6%) بدون ارتفاع او انخفاض في عرض النقد، اما في عام 2019 فقد ارتفعت الصادرات بنسبة (5.9%) فيما انخفض عرض النقد في عام 2020 بنسبة (-3%).

شكل (10)

السلسلة الزمنية للصادرات وعرض النقد بالمفهوم الواسع بعد اخذ الاستقرارية للمدة (1993-2020)



الخلاصة:

تسهم التجارة الدولية بدور كبير في دفع وتيرة الانتاج للانشطة الاقتصادية المختلفة بالمواسفات التي تفرضها الاسواق والكفاءة العالية والتي من خلالها يمكن تهيئة مقومات المنافسة في الاسواق العالمية، اذ تسعى البلدان الى زيادة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة التي لا تتوفر في الاسواق المحلية بهدف تحسين الانتاجية، وبما ينعكس على تشجيع الصادرات السلعية والنفاز الى اسواق جديدة.

لذا تتجه البلدان الى تنمية وتطوير الصادرات من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة التي من شأنها المساهمة في رفع الكفاءة الانتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية فضلاً عن زيادة درجة تنوعها وتطويرها لتعزيز الطلب المحلي والوصول الى الاسواق العالمية لتصريف فائض الانتاج واستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واقصاد العراق يواجه العديد من الصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية خلال العقود الاخيرة والتي تنعكس اثارها بشكل واضح على الانشطة الاقتصادية والاسواق المختلفة مثل اسواق العمل والاستثمار والانتاج. ويعود ذلك الى الطبيعة المتشابكة للمتغيرات الاقتصادية فضلاً عن وجود قنوات فعالة للروابط الاقتصادية بين البلدان المختلفة. اذ تعكس الصدمات والازمات الاقتصادية اثاراً عديدة منها تراكم المخزون وعدم الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وانخفاض مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، وتلك الصدمات ناجمة بالاصل من الاعتماد المفرط على تصدير احد الموارد الطبيعية الناضبة لتمثل ابرز الانشطة الاقتصادية سواء على مستوى التصدير ام العوائد المالية وما يتركه هذا الاعتماد من اثار سلبية تتجسد في حالة تراجع الاسعار ولمدة زمنية لتتراجع معها قيمة الصادرات ورصيد التجارة الخارجية في حال عدم تراجع الاستيرادات وتتاثر الايرادات المالية لينسحب ذلك الاثر على متغيرات الاقتصاد الكلي وانخفاض الاستثمار العام والخاص وتقليص فرص التشغيل وما لذلك من تاثير سلبي على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الامر الذي يتطلب تطوير وتنويع القاعدة الانتاجية للانشطة الاقتصادية لاهميتها في تعزيز وتطوير البيئة التنافسية واستقطاب الاستثمارات ورؤس الاموال ومن ثم زيادة فاعلية الانشطة الاقتصادية لتطوير المنتجات من اجل تقليل الاعتماد على مصدر وحيد للصادرات او النقد الاجنبي وايرادات الموازنة العامة.